

مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : حالة الجزائر

د/السعيد بريبيش

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار - عنابة .

Résumé :

L'objet de cet article consiste en l'étude et l'analyse de quelques problèmes particuliers des PME – PMI.

L'absence d'un consensus sur la définition adoptée s'est traduite par une multiplicité et une diversité des critères de leur classification qui varient soulignons – le, d'un pays à l'autre.

Dans ce cadre précis, nous nous demandons quels sont le paramètres adoptés par l'Algérie dans la définition de cette catégorie d'entreprises d'une part, et quelle est la contribution de celles - ci dans le développement économique et social et plus particulièrement au niveau de l'emploi, de la valeur ajoutée et du PIB d'autre part.

المخلص:

تتناول هذه المقالة دراسة بعض الإشكالات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك كعدم وجود تعريف موحد متفق عليه، الأمر الذي أدى إلى تعدد واختلاف معايير تصنيفها من بلد إلى آخر.

وفي هذا الإطار فإن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي المعايير التي اعتمدها الجزائر في تعريف وتصنيف هذه المؤسسات؟.

أما الإشكال الآخر فيتمثل أساسا في مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديدًا في التشغيل والقيمة المضافة والنتائج الداخلي الخام.

مقدمة:

يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء أن هذا القطاع يمثل قطاعا هاما يتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادا قويا ومتينا .

إن الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، وذلك بضبط كل السياسات التي بإمكانها أن تؤثر على حركية الاقتصاد، وفي هذا الإطار نرى من المناسب وضع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في قلب هذا المشروع الاقتصادي الذي يجب أن يأخذ اليوم بعين الاعتبار ما هو موجود في العالم في ظل اقتصاد السوق تحت مظلة العولمة .

وفي هذا الإطار، نرى أنه من الضروري الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات نظرا لأهميتها المستدامة وقدرتها على التخفيف من حدة البطالة وذلك بتوفير مناصب عمل جديدة وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد زيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام.

إن إلقاء نظرة متفحصة على واقع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يظهر أن هناك ضعفا في معالجة هذا القطاع وتفعيل دوره وذلك رغم الجهود التي بذلت ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى حقيقة مفادها أن الحديث عن تنمية هذا النوع من المؤسسات لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الأخرى. بمعنى أن الخلل الحاصل في هذه القطاعات لابد أن ينعكس على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن معوقات التنمية بمفهومها الشامل وتناقضاتها تنعكس سلبيا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تهدف هذا المقالة إلى توضيح بعض الإشكالات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بشكل عام وفي الجزائر، منها إشكالية التعريف ومعايير التصنيف وهو ما سيشكل محتوى المحور الأول لهذه المقالة، أما المحور الثاني فسنتناول فيه مدى

مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد القيمة المضافة والتشغيل والنتاج الداخلي الخام في بعض دول العالم وفي الجزائر .

المحور الأول: إشكالية تعريفها ومعايير تصنيفها

إن أهم ما يواجه الباحث عند دراسته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود تعريف دقيق وموحد لهذا النوع من المؤسسات، حيث تختلف التعاريف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها ومستوى تطورها وتقدمها الفني .

ومن هنا يتبين لنا بأن هناك مجموعة من المعايير التي قد تساعد في الوصول إلى مفهوم مشترك نسبيا للمؤسسات، من هذه المعايير ما هو كمي ومنها ما هو نوعي. فالمعايير الكمية تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة وقيمة الأصول (رأس المال ورقم الأعمال ومقدار القيمة المضافة ومجموع الميزانية السنوية). في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية مثل نمط الإدارة والملكية والتقنية المستخدمة.

وفيما يلي أهم المعايير الكمية والنوعية :

أولاً : المعايير الكمية :

1- معيار عدد العمال " حجم العمالة "

يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين الأصناف التالية من المؤسسات:

- مؤسسة مصغرة: وهي التي تستخدم من 01 إلى 09 عاملا.

- مؤسسة صغيرة: وهي التي تستخدم من 10 إلى 199 عاملا.

- مؤسسة متوسطة: وهي التي تستخدم من 200 إلى 499 عاملا.

وذلك حسب أحد التصنيفات الواردة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأما المؤسسات الكبيرة فهي التي تستخدم عدة آلاف من العمال، في حين أن المؤسسات العملاقة هي التي تستخدم مئات الآلاف من العمال (1).

2- معيار رقم الأعمال:

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم؛ ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية. غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظراً لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي. إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كافٍ .

3- معيار رأس المال:

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصراً هاماً في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة. ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر. فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية وباكستان) فإن حجم رأسمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار. وفي بعض الدول الأخرى لا تكفي بمعيار واحد وإنما تجمع بين عدة معايير، فعلى سبيل المثال نجد أن فرنسا واليابان يجمعان بين معيار

العمالة ورأس المال معا : ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الأورو. أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون ين .

4- معيار معامل رأس المال

يعتبر كلا من معيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة. لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة. فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون رأس المال بها كبيرا نسبيا أي أنها تستخدم أسلوبا فنيا في الإنتاج كثيف رأس المال، وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال من المؤسسات الكبيرة، وقد تكون بالفعل كذلك في حين أنها مصنفة صغيرة أو متوسطة وفقا لمعيار العمالة، وربما يحدث العكس، فقد نجد رأس المال صغيرا وحجم العمالة كبيرا فيتم تصنيف المؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة ومتوسطة وفقا لمعيار رأس المال، لذا وُجد معيار معامل رأس المال / العمل (K/L) الذي يمزج بين المعيارين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل (L) ويحسب بقسمة رأس المال الثابت (K) على عدد العمال (L) والنتاج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، وغالبا ما يكون هذا المعيار (K/L) منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال (PME/PMI) ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى والعملاقة التي تحتاج رأسمال كبير وذات التقدم الفني العالي.

نستخلص من خلال عرضنا لأهم المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة الاقتصادية من بلد إلى آخر، ومع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو معيار عدد العمال على أساس أنه سهل التوفير والأيسر تحصيليا فيما يخص نشاطات المؤسسة إضافة إلى معيارين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة .

ثانياً : المعايير النوعية**أ - المعيار القانوني:**

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالباً ما يكون رأسمالها كبيراً مقارنة مع شركات الأفراد. وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث والمنسوجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء .

ب - المعيار التنظيمي⁽²⁾

تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقاً لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص التالية:

- 1- الجمع بين الملكية والإدارة
- 2- قلة مالكي رأس المال
- 3- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة
- 4- صغر حجم الطاقة الإنتاجية
- 5- المحلية إلى حد كبير
- 6- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل

ج - معيار الاستقلالية :

تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة ماليًا بنسبة 50 %.

د - معيار حصتها في السوق :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محدودة.

أما في الجزائر، لم يكن هناك أي تعريف قانوني محدد لهذا النوع منذ الاستقلال إلى غاية 12 ديسمبر 2001 تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من وجود بعض المحاولات لتعريفها نوجزها في ما يلي:

- خلال المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) أعطت وزارة الصناعة والطاقة التعريف التالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية⁽³⁾: يطلق مصطلح (PMI) على كل وحدة إنتاج:

• مستقلة قانونيا

• توظف أقل من 500 عاملا

• تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 500 مليون دج

- يضاف إلى ذلك أن القانون 88-16 المؤرخ في 10 ماي 1988 والمتعلق بالقانون الخاص الحرفي والذي لا يميز بشكل ضمني بين المؤسسات الحرفية والصناعية صغيرة الحجم. بحيث أن المادة الرابعة منه تخرج من دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل المؤسسات الحرفية التي تستخدم الآلات الأتوماتيكية والتي يزيد عدد عمالها عن 12 عاملا.

وهذه المؤسسات يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة :

- مؤسسات ولائية أو بلدية

- فروع الشركات الوطنية

- شركات مختلطة

- تعاونية.

- مؤسسات خاصة

- مؤسسات فردية أو عائلية

ونتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق، فإن وزارة الصناعة والطاقة آنذاك كانت تعتبر أن كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة. ومنذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر

لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993.

ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات . حيث عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية: بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج

- تستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽⁴⁾ ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجدول التالي:

جدول رقم (01): معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر

الصفحة	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الصفحة السنوية (الميزانية)
مؤسسة مصغرة Micro Entreprise	1 — 9	اصغر من 20 مليون دج	أصغر من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة Petite – Entreprise	10 – 49	اصغر من 200 مليون دج	اصغر من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة Moyenne Entreprise	50 – 250	200 مليون دج إلى 2 مليار دج	100 – 500 مليون دج

المصدر : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المصدر السابق .

وفي هذا الإطار يمكن وبصفة استثنائية مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية حسب التغيرات المالية والاقتصادية ذات الأثر المباشر على سعر الصرف.

المحور الثاني: إشكالية مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض دول العالم
إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعرف لحد الساعة اتفاقاً حول المعايير المستخدمة في تصنيفها فإن ثمة اتفاقاً على أهميتها أو موقعها في النشاط الاقتصادي باعتبارها محركاً لعملية التنمية والنمو الاقتصادي:

إن هذه المؤسسات هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظراً لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفيرها لمناصب الشغل وخلق الثروة، ذلك أن المؤسسات الكبيرة بالرغم من مميزاتها إلا أنها ما فتئت تطرح مشاكل التحكم في التسيير .

- ولهذا توسعت نشاطات هذه المؤسسات في كل بلدان العالم حيث أنها تشكل النسبة الأكبر من حيث العدد والأهمية بما فيها الصناعة:

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة اقتصادية عالمية نجد أن 90 % من مجموع المؤسسات هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، توظف أكثر من نصف اليد العاملة وأن 37 % من هذه المؤسسات تقوم بالتصدير وأن 25 % من هذه المؤسسات يوظف كل منها 100 أجير. ومع ذلك فإن المؤسسات الكبيرة بما فيها العملاقة والتي تمثل عالمياً حوالي 20 % هي التي تسيطر حالياً على 80 % من التبادل الدولي (5).

وللإشارة فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت قانون الأعمال الخاص بهذا النوع من المؤسسات منذ بداية الخمسينات، وهو ما يزال ساري المفعول إلى الآن . وتشير الإحصائيات على أنها تتوفر على أكثر من 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كما أسفرت إحصائيات أجريت سنة 1996 عن وجود 18 مليون مؤسسة من هذا النوع في دول الاتحاد الأوروبي 99.8 % منها أقل من 250 أجيرو وتساهم في تشغيل 66.52 % من اليد العاملة وتحقق نسبة 85.64 % من رقم الأعمال الإجمالي (6) .

في الواقع فإن تشجيع ودعم وإقامة نسيج من الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أسلوباً بالغ الأهمية لرفع مستوى المعيشة وامتصاص البطالة، وهو ما يساعد على التخفيف من الضغوطات الاجتماعية وتثبيت الاستقرار، ناهيك عما يحققه في مجال التنمية الاقتصادية، ذلك أن هذا الفرع من المؤسسات يعتمد على عنصر العمل أكثر مما يعتمد على رأس المال (كثيف العمل)، خاصة في بعض القطاعات الاقتصادية التقليدية.

إن مشكلة البطالة التي أصبحت سمة مميزة للاقتصاديات المعاصرة، ومنذ سنوات دفعت غالبية الدول للاهتمام أكبر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ذلك أن هذا الصنف من المؤسسات، على الرغم من ضآلة حصته في السوق العالمي، فإنه يعتبر الوسيلة الفعالة لامتصاص البطالة وبالتالي امتصاص الضغط الاجتماعي الذي تواجهه مختلف الحكومات. وفي هذا الإطار تم إعداد الكثير من البرامج في مختلف بلدان العالم تهدف إلى دعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونذكر هنا على سبيل المثال، البرنامج الذي اعتمده الحكومة الفرنسية منذ 1976، تحت شعار البطالون أنشئوا مؤسستكم (Chômeur Créez votre Entreprise) والذي تم دعمه من خلال ما يسمى "مساعدة للبطالين المنشئين لمؤسستهم (ACRE)، وقد أدى هذا البرنامج إلى خلق عدة مؤسسات بلغت 183000 مؤسسة في سنة 1994. ولقد استمر تعزيز شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط إجراءات الإنشاء إلى أقصى الحدود. ففي سنة 1997 تم تقديم 40 تدبيراً في هذا الشأن. وخلال سنة 2000 تم تسجيل 177000 منشأة جديدة، مما جعل هذه المؤسسات تساهم بنسبة تفوق 73% في التشغيل وأكثر من 60% في القيمة المضافة، أما في إيطاليا التي تعتبر رائدة في هذا النوع من المؤسسات، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها أكثر من 90% من مجموع المؤسسات العاملة، وتساهم الـ Pme / Pmi بـ 81% من إنشاء مناصب العمل وتساهم بـ 58.8% في خلق القيمة المضافة (7).

ثانيا : مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

أ - مساهمتها في التشغيل خلال الفترة 2002-2006

إن جمع ودراسة المؤشرات الإحصائية لتقييم أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد كشفت بوضوح عن وجود نقائص كبيرة في مجال الإعلام والتعريف. إن مختلف المصادر المتوفرة غير كافية لوحدها على إعطاء صورة صادقة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود السبب الرئيسي في ذلك في أن واحد إلى مشاكل المعطيات الإحصائية والى نقائص أنظمة التسجيل والمتابعة على المستويين القانوني والجبايي.

إن بطاقة الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي "CNAS" تقدم الرقم الأكثر مصداقية عن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجراء باعتبار أنها ترتكز على تأمينات هذين الآخرين.

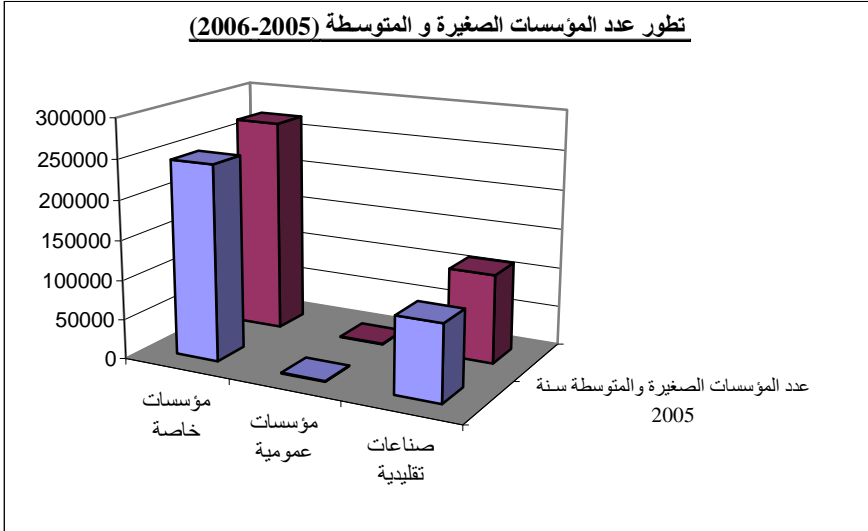
وتشير المعطيات إلى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحه

الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2001 إلى 2006.

نسبة التطور في عدد المؤسسات	سنة 2006	سنة 2005	سنة 2004	سنة 2003	سنة 2002	سنة 2001	السنوات القطاع القانوني
9.75	269806	245842	225449	207949	189552	179893	م.ص.م القطاع الخاص*
-15.45	739	874	788	778	778	778	م.ص.م القطاع العام**
16.72	106222	96072	86732	79850	71523	64677	م.ص.م حرف تقليدية***
9.91	376767	342788	312959	288577	261853	245348	المجموع

م.ص.م: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغت 382684 وهذه الزيادة راجعة إلى تطور عدد المؤسسات الخاصة التي قدرت سنة 2006 بـ 269806 مؤسسة خاصة صغيرة ومتوسطة وتمثل نسبة 70.50 % ما يقارب 3/4 من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2006، بينما العمومية 0.19 % والحرف التقليدية 29.30 % أي ما يعادل 112139 مؤسسة حرفية. أما فيما يتعلق بمساهمتها في توفير مناصب العمل فقد تطور تدريجياً كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03) حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار

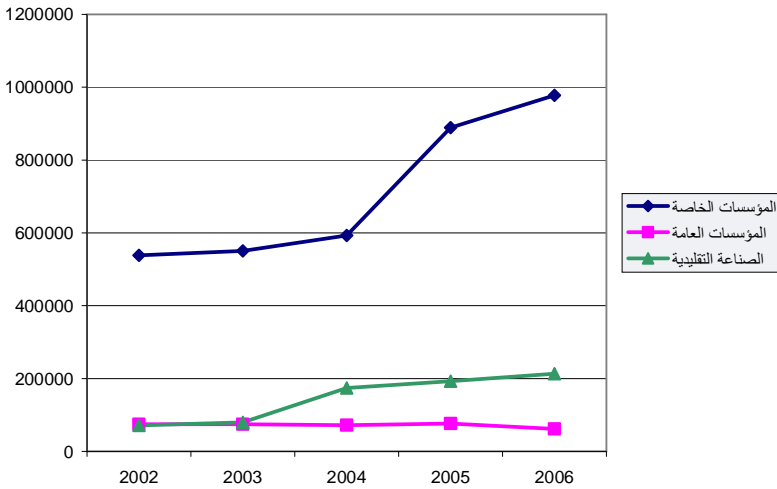
القانوني

Sources:	
*	: CNAS
**	: MPPI
***	: CAM

النسبة %	التطور	سنة 2006	سنة 2005	سنة 2004	سنة 2003	سنة 2002	نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10.03	89113	977942	888829	592758	550386	538055	المؤسسات الخاصة*
-19.17	14 622	61 661	76 283	71826	74764	74764	المؤسسات العامة**
10.56	20360	213104	192 744	173920	79850	71523	الصناعة التقليدية***
8.19	94851	1252707	1 157 856	838504	705000	684341	المجموع

Sources:	
*	: CNAS
**	: MPPI
***	: CAM

تطور مناصب العمل من سنة 2002 الى سنة 2006



هذه المؤسسات هي الأكثر انتشاراً، وهي بالتالي الأكثر استيعاباً للعمالة، مما قد يشير إلى دور أكثر فعالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، إذ كانت البداية كما معروف بارزة مع عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من خلال توزيع الاستثمارات الكبيرة إلى استثمارات صغيرة تتوزع عمودياً وأفقياً، حيث سمحت بإنشاء العديد من الوحدات الاقتصادية التي حلت محل المؤسسات الكبيرة لتغطية الطلب المتزايد على العمل، بتوفيرها لمناصب شغل في فترات قصيرة وبتكاليف منخفضة وبتوزعها الأفقي على مختلف المدن عكس تمركز المؤسسات الكبيرة في المدن الكبرى، مما يجعلها تساهم في التخفيض من حدة البطالة في المدن الداخلية وتحسين مداخيل هذه المدن من خلال تنمية مواردها المحلية، وهذا ما يتماشى وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستخدام، كما تساهم في التكوين والتأهيل.

فإذا نظرنا إلى هذه المناصب المحدثة والمحقة في هذه المؤسسات وفقاً للمعيار القانوني، نجد أن القطاع الخاص هو الأكثر أهمية في تحقيق وإنشاء مناصب الشغل في الجزائر، وهذا بطبيعة الحال يتوافق مع منطق الإصلاحات الاقتصادية (اقتصاد السوق، الخصوصية،...)

كما يصل المتوسط العام لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للعمالة الوطنية الإجمالية إلى مستويات متواضعة جدا إذا ما قورنت بالنسب المحققة في الدول المتقدمة، بحيث سجلت تقريبا نسبة 11 % فهي تتزايد مع بعض التذبذبات البسيطة متراوحة بين 10.5 % وما يقارب 12 % خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة مما ينعكس على نسب البطالة المرتفع في الجزائر إذا أخذنا في الحسبان التطور المعقول لعدد هذه المؤسسات.

ب- مساهمتها في القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام PIB

تشكل القيمة المضافة المحققة من طرف كل مؤسسة بمثابة معيار قياس فعلي لمدى حجم المؤسسة من خلال حجم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام PIB وبالتالي تسمح لنا القيمة المضافة بتقييم الأهمية الاقتصادية لكل مؤسسة.

1 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

حسب الدراسة التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإنه في سنة 1994 بلغت القيمة للقطاع العام 617,4 مليار دينار جزائري متمثلة بـ 53,5% من إجمالي القيمة المضافة، بينما كانت في القطاع الخاص تقدر بـ 358,1 مليار دينار جزائري أي 46,5% من إجمالي القيمة المضافة ومنذ 1998 انعكست هذه الحصص بحيث أصبح القطاع الخاص يحتل المرتبة الأولى بـ 1178 مليار دينار جزائري أي 53,6% بينما القطاع العمومي 1019,8 مليار دينار جزائري أي 46,4%⁽⁸⁾.

الجدول رقم (04) مساهمة القطاع القانوني في تشكيل القيمة المضافة 2002-2004
الوحدة: مليار د.ج.

سنة 2004		سنة 2003		سنة 2002		القطاع القانوني
%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	
85,53	2038,84	85,1	1784,49	84,68	1585,3	القطاع الخاص*
14,47	344,89	14,09	312,47	15,32	286,79	القطاع العمومي**
100	2383,37	100	2096,96	100	1872,09	القيمة المضافة***

فالقِطاع الخاص مثلًا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسب جد معتبرة في تشكيل القيمة المضافة مقارنة مع القِطاع العمومي، وقد كانت هذه النسبة في حدود 85 % بالنسبة للسنوات محل الدراسة.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2005 (خارج المحروقات).

الجدول رقم (05) تطور PIB خارج المحروقات حسب القِطاع القانوني 2000-

2005:

الوحدة:مليارد.ج

2005		2004		2003		2002		2001		2000		السنوات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	القِطاع القانوني
21,59	651,0	21,8	598,65	22,9	550,6	23,1	505	23,6	481,5	25,2	457,8	القِطاع العام
78,41	2364,5	78,2	2146,75	77,4	1884,2	76,9	1679,1	76,4	1560,2	74,8	1356,8	القِطاع الخاص
100	3015,4	100	2745,4	100	2434,8	100	2184,1	100	2041,7	100	1814,6	المجموع

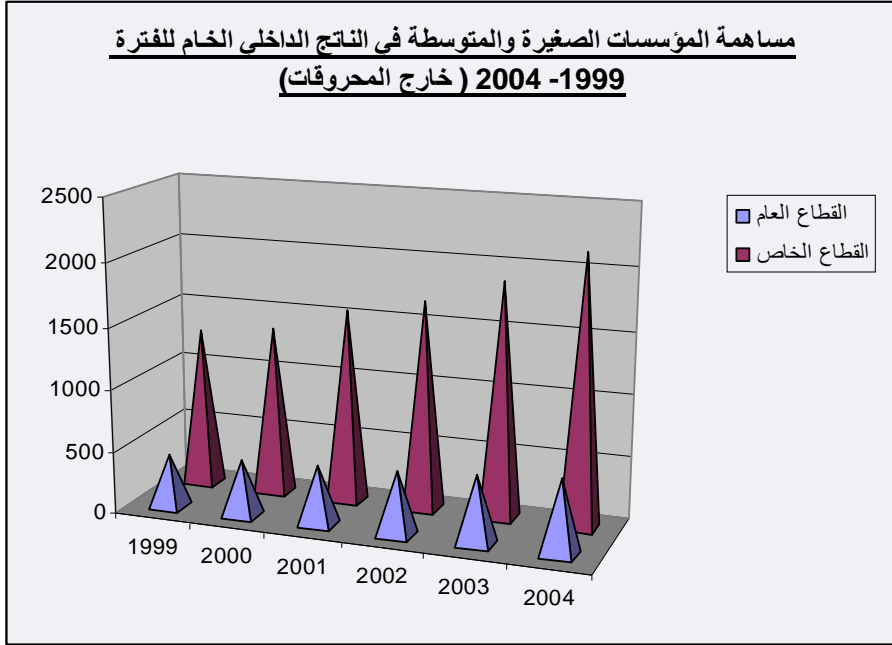
المصدر : الموقع الالكتروني: www.Pmeart-z.org

Sources:

* : CNAS

** : MPPI

*** : CAM



يظهر من الجدول السابق أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر إذ يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة حيث قدرت في سنة 2000 بـ 74,8% وفي سنة 2001 وصلت إلى 76,4% وحافظت على هذا التطور حيث قدرت سنة 2005 بـ 78,41% وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 2364,5 مليار دينار جزائري، الأمر الذي يكشف لنا مدى الأهمية التي اكتسبتها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك في ظل تشجيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق إلى أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة من أجل تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في فترة ما بعد برنامج التعديل الهيكلي، حيث تم تحديد معايير معينة لتصنيف هذا النوع من المؤسسات، كما شجعت الجزائر على الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى تزايد عددها بشكل معتبر حيث وصل عدد هذه المؤسسات إلى 376767 مؤسسة والتي وفرت أكثر مليون منصب

عمل خلال الفترة (1993 - 2006)، وذلك رغم الصعوبات التي واجهت تطورها وخاصة صعوبات المحيط بالمعنى الواسع للكلمة. وفي هذا الإطار نرى أنه من المناسب زيادة الاهتمام بهذا القطاع لأنه في اعتقادنا يشكل قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما أزيلت العقبات التي تعترضه. لذلك نوصى بما يلي:

- لا يمكن بناء إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها فعالة إلا من خلال التشاور والحوار البناء والشفاف بين كل الفاعلين (رجال أعمال، حكومة...)
- ضرورة تكييف النظام المصرفي والمالي مع حاجيات المؤسسات من أجل تطوير الاستثمار وزيادة فعاليته الاقتصادية والاجتماعية؛
- إيجاد مقاربة جديدة لجباية المؤسسة لضمان إنعاش حقيقي لها؛
- تفعيل دور كل الهياكل والمؤسسات التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صندوق ضمان القروض، مشاتل المؤسسات ... ألج)؛
- تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية من أجل تميمتها وجعلها أكثر استقرارا ؛
- يجب على السلطات العمومية تحديد المشاريع ذات الأولوية ومواقعها لإحداث تنمية حقيقية حتى يتعرف المستثمرون على نشاطات الاستثمارات ومواقعها ؛
- حتى تنجح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أداء مهامها يجب أن تندمج تدريجيا في الاقتصاد العالمي وذلك بدء من محيطها المغاربي كالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ثم محيطها العربي والإفريقي وهذا ما يتطلب تأهيلها والمحيط المتواجد فيه.

الهوامش والمراجع:

(1) حسين رحيم : نحو نظام اقتصادي دولي عادل، التناقضات الكامنة في العولمة والبديل العادل، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسات سطيف 29- 30 أكتوبر 2001 ص 1 .

(2) خالد عبد العزيز محمد السهلاوي: معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة المجلد 41 يوليو 2001 ص 311 - 312 .

(3) Ministère de l'Industrie, plan de développement de la PME (1974-1977), document, Alger 1980, p 14 .

(4) القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 12/ 12/ 2001/ ص8.

(5) حسين رحيم : نحو نظام اقتصادي دولي عادل، التناقضات الكامنة في العولمة والبديل العادل، مصدر سبق ذكره ص 1 - 2 .

(6) عن تدخل لوزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري أمام أعضاء لجنة البرلمان في عرضه للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوان 2001 .

(7) OCDE : perspectives d'emploi 2000 site Internet WWW.cipe .org.

(8). عبد القادر نويبات، أ عبد الوهاب جباري، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية 15/14 ديسمبر 2004، سعيدة، ص 367 - 368.

قائمة المختصرات

- ACRE : Aide aux chômeurs ou Repreneurs d'Entreprises.
- PME-PMI : Petites et Moyennes Entreprises – Petites et Moyennes Industries.
- PIB : Produit Intérieur Brut.
- OMC : Organisation Mondiale du Commerce.
- CNAS : Caisse Nationale d assurance sociale.
- ONS : Office National des Statistiques.
- OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Economique.